

## النساء يواجهن أشكالا جديدة من الانتهاكات في الفضاء الرقمي

المنطقة العربية تفتقر لأدوار الدعم لضحايا العنف الإلكتروني وخاصة النساء



النساء مطالبات بحماية بياناتهن الشخصية

دعا مختصون مستخدمي الفضاء الإلكتروني، وخاصة النساء، إلى توخي الحذر بشأن مشاركة البيانات والصور الشخصية، الموجودة على الهواتف النقالة أو وسائل التواصل الاجتماعي، في ظل الأشكال الجديدة من الانتهاكات المبنية على النوع الاجتماعي في الفضاء الرقمي.

عنان - يتسم الفضاء الرقمي بسهولة الوصول إلى البيانات والصور الشخصية واستخدامها لابتزاز الضحايا، في ظل غياب أدوار الدعم القانونية والنفسية والاجتماعية لضحايا العنف الإلكتروني، خاصة النساء.

وشدد المشاركون في الجلسة التي نظمتها مركز دراسات المرأة بالجامعة الأردنية، ومنظمة سيكفد الكندية، لمناقشة السلامة الرقمية للمرأة في الأردن، على ضرورة توخي الحذر عند إصلاح الأعطال في الهواتف النقالة من اطلاع الغرباء على بيانات الهاتف الشخصية والصور، من خلال اتخاذ إجراءات السلامة الرقمية للحفاظ على الخصوصية الشخصية وحمايتها من الانتهاك، وفق وكالة الأنباء الأردنية "بترا".

**عدم المعرفة بكيفية التعامل مع التدايعات الاجتماعية والقانونية لضحايا العنف الإلكتروني يزيد الوضع تعقيدا**

ومن جانبه، أشار المدير الإقليمي لبرنامج السلامة الرقمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة سيكفد الدكتور رائد شريف، إلى أن المنطقة العربية تفتقر لكل أدوار الدعم لضحايا العنف الإلكتروني، وتحديدًا النساء، سواء الدعم القانوني أو النفسي الاجتماعي، لافتا إلى أن الانتهاكات التي قد تتعرض لها النساء في المنطقة العربية، لا يتم الحديث عنها بشكل صريح؛ بسبب أن العديد منهن يلترن الصمت تجاهها بسبب الوصمة الاجتماعية والعادات والتقاليد؛ رغم أن العنف الإلكتروني الذي تتعرض له العديد من النساء من خلال الفضاء الرقمي، يؤثر بشكل سلبي على حياتهن الاجتماعية ويهدد مستقبلهن المهني.

وقال الشريف إن مشروع السلامة الرقمية الإقليمي في المنطقة العربية يهدف إلى تطوير الكفاءات في المجال التقني والقانوني وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف الإلكتروني (الرقمي) المبنى على النوع الاجتماعي. وشدد على دور الإعلام المحوري في نشر التوعية المتعلقة بالسلامة الرقمية، وكيفية التعامل مع الانتهاكات التي تحدث للنساء في الفضاء الرقمي، وصولا إلى مجتمع رقمي آمن للجميع، وتعرضت

وأكد نائب رئيس الجامعة الأردنية لشؤون الكليات الإنسانية الدكتور أحمد مجذوب، في بداية الجلسة التي حملت عنوان "النظام البيئي للسلامة الرقمية

التي تحدث في الفضاء الرقمي؛ مشيرة إلى أن الجهل بينود القانون قاد العديد من الأشخاص إلى التوقيف القانوني نتيجة إساءات وانتهاكات تم ارتكابها على منصات التواصل الاجتماعي.

ومن جانبها أوضحت مسؤولة السلامة الرقمية والدعم النفسي الاجتماعي في المشروع الدكتورة عرب النترات أن العنف الإلكتروني يعتبر من أصعب أنواع العنف الموجه ضد المرأة، حيث يترتب عليه صدمات متعمدة، مشيرة إلى أن الجهل وعدم المعرفة بكيفية التعامل مع التدايعات النفسية والاجتماعية والقانونية لضحايا العنف الإلكتروني يزيدان الوضع تعقيدا.

بان ما يُعرّف عالميا حسب منظمة الصحة العالمية على أنه عنف، لا يُعرف في المجتمعات المحلية على أنه كذلك بل يأتي تحت مسميات أخرى كالتأديب مثلا، حتى من قبل الميمن عليهم أنفسهم. وأشارت المديرية التنفيذية لمركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب للحماية إسرء محادين، إلى الإجراءات القانونية عند التقدم بشكوى ضد الانتهاكات والإساءات التي تحدث في الفضاء الرقمي بحق الأفراد، والنساء على وجه الخصوص.

وشددت على ضرورة التوعية بينود ونصوص قانون الجرائم الإلكترونية لتلافي العديد من الإساءات والانتهاكات

الدكتور ميسون العتوم من مركز دراسات المرأة، لمفهوم العنف المبني على النوع الاجتماعي من وجهة نظر سوسولوجية، حيث بينت أن العنف لا يأتي من الطبيعة، بل من الثقافة؛ فالعنف الجسدي المبني على النوع الاجتماعي هو أبسط أشكال العنف وأوضحها، مؤكدة أن العنف الذي تستبطنه النساء، ضحايا العنف، ضد أنفسهن، والذي تستبطنه المجتمعات ضد النساء، هو الأخطر على الإطلاق.

ونبهت العتوم إلى إشكالية في الثقافة التي تستبطن مفهوم الجماعة في مسألة العنف، من حيث أن العنف المُمارس ضد النساء لا يُعرّف عن نفسه كعنف، بمعنى أنه ليس هناك شكل من الاعتراف الثقافي

### مباراة مصارعة نسائية في الرياض لأول مرة

الرياض - تقام في الرياض، الخميس، مباراة مصارعة نسائية استعراضية، حسيما أعلنت منظمة المصارعة الترفيهية "ديبلو دبليو أي"، وذلك لأول مرة في المملكة الساعية لاستقطاب السياح وخلع عباءة التشدد. وقالت المنظمة في بيان نشرته على موقعها "أول نزال للسيدات.. في المملكة العربية السعودية سيقام يوم 31 أكتوبر".

وأضافت أن مباراة نجمتها نتاليا ولايسبي إيفانز في "كراون جول" ستكون داخل ملعب الملك فهد، في أول عرض مصارعة نسائية في المملكة الخليجية.

وشهدت السعودية في السنوات الأخيرة تغييرات اجتماعية كبيرة، بدأت مع تسلم الأمير محمد بن سلمان منصب ولي العهد في منتصف 2017، حيث سمحت المملكة بإقامة الحفلات الموسيقية بعد عقود من المنع، ورفعت الحظر على قيادة النساء للسيارات، وأعدت فتح دور السينما.

ويشكل قطاع السياحة والترفيه أحد أهم أسس رؤية 2030، وهي خطة طموحة طرحها ولي العهد السعودي الشاب الأمير محمد بن سلمان لإعداد أكبر اقتصاد عربي لمرحلة ما بعد النفط.

وقد أعلنت المملكة في الشهر الماضي أنها ستصدر لراعايا 49 دولة بينها الولايات المتحدة وأستراليا ودول أوروبية، تأشيرات سياحية إلكترونية أو تأشيرات عند الوصول، بعدما كان إصدار التأشيرات يقتصر على الحجاج والأجانب العاملين على أراضيها.

وأنفقت السعودية المليارات من الدولارات لمحاولة بناء قطاع سياحي ترفيهي من الصفر.

وعرض المصارعة النسائية جزء من "موسم الرياض" الذي يشمل أكثر من 100 فعالية ترفيهية واستعراضية وفنية على مدى شهرين في عاصمة المملكة.

## زواج الأطفال.. قصص حبيسة مع ضحاياها داخل جدران المنازل

الحد من هذه الإشكالية، إلا أنه يتوجب توعية المجتمع بشكل عام وأولياء الأمور بشكل خاص، بخطورة وتدايعات الزواج المبكر صحيا واجتماعيا واقتصاديا. وأشارت إلى أهمية هذا القرار في رفع مستوى التعليم لدى الفتيات القاصرات، باعتبار أن زواجهن تحت سن 18 عاما يشكل عائقا أمام إكمال دراستهن الثانوية الجامعية، ما يساعد في رفع نسبة التعليم بين الإناث بشكل عام، وهو ما يعكس على وعيهم وأسرهم بشكل إيجابي.

**حالات الطلاق بين الأطفال المتزوجين مرتفعة، ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى عدم إدراكهم وعدم تقبلهم للتغيرات المرافقة للزواج**

ورأت حمد أن القرار إنجاز كبير في اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية، الذي أقرته الحكومة في 26 أكتوبر من كل عام. هذا وأوضحت منسقة لجنة المرأة في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية سناء شبيب، أن تزويج القاصرات ممن هن دون سن 18 يتعارض مع اتفاقية الطفل التي وقعت عليها فلسطين، وأن القانون الفلسطيني يعتبر من هن دون 18 عاما طفلات، وبذلك لا تتحقق لهن حرية الاختيار والأهلية القانونية لتزويج أنفسهن.

كما أشارت إلى أن تزويج القاصرات يتعارض مع اتفاقية "سيداو" وتحديدًا المادة (16)، التي تنص على "عدم وجود أي أثر قانوني وتثبيت للعقد أو الحق في إجراء العقود للأطفال"، والمادة (2) التي تتحدث عن المساواة الكاملة التي تتقدم في تزويج القاصرات لأن لا حق لهن في اختيار شريك الحياة أو تزويج أنفسهن. واعتبرت أن قرار الحكومة برفع سن الزواج إلى 18 عاما، إنجاز للمرأة وهو جزء من مطالب الحركة النسوية وأنه ما زال بحاجة إلى المزيد من العمل لتحقيق هدفه بإنهاء الزواج المبكر.

للخطر لا شيء سوى لأنها قليلة الخبرة ولا تستطيع رعايته، كما أنها في بعض الحالات تكون هي من يحتاج إلى الرعاية. وأضافت "في مرحلة الحمل تحدث تغيرات على الأنثى بسبب تقلب الهرمونات، الأمر الذي يمكن أن يحلق بها أضرارا من الناحية النفسية، فكيف لطفلة بعمر 14 عاما أن تتعامل مع كل هذه التغيرات، وفي الوقت ذاته عليها مسؤوليات تجاه زوجها وعائلته".

وبينت عواد أن حالات الطلاق بين الأطفال المتزوجين مرتفعة، ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى عدم إدراكهم وعدم تقبلهم للتغيرات المرافقة للزواج، خاصة بعد الإنجاب.

كما أشارت إلى أن "حالات الطلاق تزيد من تعقيد الأمور وتفاقم المشكلات الاجتماعية، فعندما تعود الطفلة إلى عائلتها ومعها طفل أو اثنين، تبدأ فصول مرحلة جديدة من المعاناة لها ولأطفالها، لعدم تقبل المحيطين بها والمجتمع لفكرة الطلاق، لهذا فالزواج المبكر يساهم في تدمير الأسرة".

وتشهد نسب الطلاق بين القاصرات ارتفاعا ملحوظا وفق الإحصائيات التي كشفت عن وقوع 806 حالات طلاق للإناث دون 18 سنة في العام 2016، و807 حالات عام 2017، و769 حالة عام 2018، أما بالنسبة للذكور، سجلت 47 حالة طلاق عام 2016، و39 للعام 2017، و35 حالة عام 2018.

ومن جانبها اعتبرت وزيرة شؤون المرأة أمال حمد، قرار الحكومة المنسوب إلى الرئيس، انتصارا للمرأة الفلسطينية، وجاء نتاج عمل طويل بين الحكومة والمؤسسات النسوية، وينسجم مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها فلسطين والقانون الفلسطيني، الذي يحدد سن الطفولة بـ18 عاما.

وقالت حمد إن زواج القاصرات مشكلة اجتماعية كبيرة، وغالبية من يتزوجن دون 18 عاما، تنتهي تجربتهم القاسية بالطلاق، لأنهن غير ناضجات للزواج أصلا في هذا العمر، خاصة أن الزواج قبل ذلك مخالف للمعايير الصحية ويمكن أن يهدد صحة الأم والجنين. وأوضحت قائلة "القانون على أهميته في

ذاتها، 507 عقود سنة 2016، و429 عقدا عام 2017، و365 عقدا عام 2018، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وأشار إلى أن هذه الأرقام دفعت مجلس الوزراء لاتخاذ قرار في جلسته بتاريخ 21 أكتوبر الجاري نسب إلى الرئيس محمود عباس، لتعديل المادة الخامسة من قانون الأحوال الشخصية لعام 76 القاضي بتحديد سن الزواج ليصبح 18 عاما لكلا الجنسين، مع استثناءات يقرها قاضي القضاة.

وفي هذا السياق قالت مها عواد، القائمة بأعمال مدير عام صحة وتنمية المرأة في وزارة الصحة، إن الزواج المبكر يؤثر على الفتيات من الناحيتين النفسية والجسدية، موضحة أن الطفلة عندما تتزوج مبكرا لا يكون جسدها مكتمل النمو من ناحية، ولا تكون مستعدة نفسيا وفكريا لتحمل الزواج ومسؤولياته، فعندما تحمل الطفلة في سن الخامسة عشرة تعرض نفسها للخطر خلال مرحلة الحمل لضعف بنيتها في تلك المرحلة العمرية، إضافة إلى أنها ستعرض حياة جنينها

إلى عمها الذي كان من المفترض أن يكون في مقام والدها ويدافع عنها، كانت الصدمة، حيث كان يعيدها إلى بيت زوجها، ويتجاهل شكواها، ما شجع زوجها وأهله على الاستمرار في ضربها، وفق "وفا".

وقالت "ب.ك" على لسان أحمد "في الليلة الأولى، تصرفت كاي طفلة لا تعي ما معنى الزواج، حاولت العودة مع والدي إلى منزلنا ببراءة. شقيقة زوجي منعنتي وأدخلتني إلى غرفة النوم مع زوجي وأغلقت الباب علينا من الخارج، حتى دون أن تتسأل أن تحويني أو أن تشرح لي ما يجري".

وتابعت محدثة عن تجربتها "أنجبت سبعة أبناء من زوجي، وما زلت أعيش معه تحت سقف واحد، ولكن لرعاية أبنائي فقط".

وأفاد تقرير الوكالة الفلسطينية أن الإحصائيات كشفت عن تسجيل 10256 عقد زواج في 2016 لإناث دون سن 18 في فلسطين، و9453 عقدا في 2017، و8559 عقدا العام 2018، بينما بلغت عقود الزواج المسجلة للذكور من الفئة العمرية

"يتساءل البعض لماذا لا تلجأ القاصرات إلى الجهات المختصة للشكوى من معاناتهن"، مضيفة "غالبية القاصرات لا يتمتعن بالوعي والإدراك الكافيين، للتوجه إلى جهات الاختصاص، كما أن بعضهن لا يملكن الجرأة أو القوة للخروج من منازلهن للقيام بذلك، لذا هناك عشرات القصص لا زالت حبيسة مع ضحاياها داخل جدران المنازل".

وكشف التقرير أن أولياء الأمور يلجأون عادة إلى تزوير شهادات بناتهم القاصرات للاحتيال على قانون المحاكم الشرعية، التي حددت سن الزواج بـ15 عاما هجريًا، بمعنى 14 عاما ميلاديا و6 شهور و21 يوما.

وفي قصة مشابهة، حاولت "ب.ك" العودة من بيت زوجها ليلة عرسها إلى بيت أبيها، لقناعتها "أن حفل الزواج قد انتهت، وأنها يجب أن تعود للنوم في سريرها". وزوجت هي الأخرى في سن 15 عاما، من شاب يكبرها بسبع سنوات، وتركها والداها وسافرا إلى دولة خليجية، وتعرضت بدورها للضرب والإهانة في بيت زوجها، وعندما لجأت

رام الله (فلسطين) - تراقف مشاعر الخوف والقلق جمل الفتيات اللاتي يجبرن على الزواج في سن صغيرة، كما أنهن يعانين من الأزمات النفسية الحادة والضغطات من قبل الأزواج وعائلاتهم، هذا بالإضافة إلى ثقل المسؤوليات التي يتكبدنها في حياتهن الزوجية المشحونة بالقسوة، والتي تتفاقم بإنجاب الأطفال وما لذلك من تأثير على صحتهن.

وفي هذا السياق قالت الفتاة الفلسطينية "س.ع" متحدثة عن تجربة زواجها المبكر القاسية على لسان منسقة البرامج في جمعية مدرسة الأمهات المعنية بالارتقاء بدور وموقع المرأة الفلسطينية مها أحمد، "لم أكن أعرف في ذلك الوقت ما معنى كلمة زواج، ما كنت أعرفه أن العروس ترتدي ثوبا أبيض ويحضر أقاربها ويحتفلون بالغناء ويفرح الجميع".

وأضافت في تصريح لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، "ما إن انتهت مظاهر الفرح، حتى بدأت أكتشف معالم مرحلة جديدة لم أكن أعي أيًا من تفاصيلها أو كيفية التعاطي معها، فخبرة طفلة بعمر 13 عاما، لا تكفي لعيش تجربة الزواج". وزوجت "س.ع" وهو اسم مستعار، بعمر 13 ربيعا، لشاب يكبرها بـ11 عاما، بشهادة ميلاد مزورة، ولم يدرك والدها حينها أنه ارتكب جريمة بحق طفله.

وعيش أقرانها في هذه المرحلة العمرية تحت جناح أولياهن ينعمن بحمايتهم ورعايتهم، فلا مسؤوليات ولا أعباء يتحملنها، فتريكنهن ينصب على اللعب والدراسة استعدادا لمستقبلهن، بينما حرمت من ذلك زوج بل وأصبحت مسؤولة عن منزل وزوج وأطفال يحتاجون إلى رعاية لم تحظ بها أصلا.

وأضافت الطفلة الفلسطينية، منذ الليلة الأولى تعرضت للضرب والتوبيخ من زوجي، وما كان يؤلمني أكثر من هذا، أنني لم أكن أعرف لماذا ضربني، لم أفعل له شيئا. هذا الوضع لم يكن لليلة واحدة فقط بل أصبح جزءا من حياتي اليومية، إضافة إلى تهديده لي بالزواج من فتاة قاصر أخرى". وعلقت أحمد قائلة



ما معنى الزواج